المبحث السادس

الإقليمية والحكم المحلي

في مقاله الرائد عن التخطيط الإداري المصري [١] كتب حمدان عن شخصية «الإقليم المصري» وطغيان المركزية العنيفة فيه وأسباب تلك المركزية المتمثلة إما في صورة الإقليم كوادٍ واحي أو في طبيعته الجغرافية كبيئة فيضية، تلك المركزية - التي اتخذت صورة تضخم مُرضيّ في العاصمة أو العاصمتين مع ضمور وهزال في الأقاليم - والتى أصبحت تمثل خطراً حقيقياً علي التوازن الإقليمي في البلد [٢].

وقد استوعبت مدينتا: القاهرة والإسكندرية في عام ١٩٦٠ (المقال كتب في عام ١٩٦١) نحو خمس سكان الإقليم - مصر - بحيث أختزل هذا الإقليم بسرعة متزايدة الي مدينة عاصمة كبرى - أو كوبرا !!- [٣] تحيط بها الأقاليم الأخرى كضاحية شاسعة لها، ومثل هذه فلسفة إقليمية ضيقة الأفق، أقرب إلي «اللاإقليمية Irregionalism» منها إلي الإقليمية التى تؤدي إلي وأد الأقاليم وذبولها، جاعلة منها أعضاءً من الدرجتين الثانية والثالثة في جسم الدولة، ومحولة المعادلة الإقليمية في مصر الي رأس كاسح وجسم كسيح [٤].

ولقد كان «حمدان» يرى في التنظيم الجديد للحكم المحلي (عام ١٩٦٠) [٥] نقطة

(١) جمال حمدان - تخطيطنا الإداريّ في ضوء نظام الحكم المحلي - مرآة العلوم الاجتماعية - السنة الثالثة - القاهرة - يونيو ١٩٦١ .

(٢) جمال حمدان - القاهرة - مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٦ - ص ٢٠ .

(٣) أحمد محمد عبد العال - المدن الكبرى في مصر - بين النمو والهيمنة الحضرية - ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة - ٢٠٠٣ - ص٢ .

(٤) جمال حمدان - تخطيطنا الإداريّ - ص ٢١ .

(٥) صدر هذا القانون في عام ١٩٦٠، وكان يحمل رقم ١٢٤، ولقد قسمت مصر بمقتضاه إداريا إلى: محافظات (كان عددها وقت صدوره ٢٥ محافظة) ومدن (١٤٠ مدينة) وقرى (نحو ٤٠٠٠ قرية)، وكان تقسيم مصر إلى محافظات هو ذاته التقسيم الذي كان سائداً قبل صدور القرار، بعد استبدال كلمة مديرية أو منطقة بكلمة محافظة اتساقاً مع التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة في سوريا وقت أن كانت متحدة مع مصر فيما كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة (فبراير ١٩٥٨ - سبتمبر ١٩٦١) - أحمد محمد =

تحول جذريّ في الفلسفة الإقليمية للدولة، سوف ترسم بوضوح الخطوط العريضة «لجغرافية إدارية» جديدة، وتعيد تشكيل ما يمكن تسميته «بالجغرافيا السياسية الداخلية» للإقليم، بعد أن أصبحت الدولة تنظر الي أقاليمها الإدارية نظرة أفقية لا رأسية، تعطي لكل أقاليمها قيما بشرية متكافئة، لتعيد توزيع الأثقال الحضارية والأوزان البشرية بين أجزاء الدولة من أجل تحقيق العدالة الإقليمية [1].

كما كان يرى أن الحكم المحلي هو الشكل القانوني لمبدأ الإقليمية « regionalism» أو الريجيونالزم [2] الذي هو مبدأ جغرافي في فلسفة المكان السياسية، والذي تنعكس نتائجه العمرانية والبشرية في إيجاد نويّات جديدة للحضارة والثقافة والمرافق والخدمات والعمران والنشاط، هي عواصم المحافظات الجديدة، التى تنفث الحياة الاقتصادية والتوجيه الفكري في أقاليمها، فتأسر جزءا من النمو والتضخم الذي تحتكره المدن المليونية، وتعيد صبه في أعصاب الأقاليم وشرايينه، فتحل مشاكل التنمية الإقليمية والتطوير الإقليمي، الحكم المحليّ يعني - في نظر حمدان - جغرافية جديدة لتوزيع ميزانية الدولة توزيعا إقليميا هو أدني الي العدالة المكانية والديموقراطية الإقليمية [3].

= عبد العال - تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلي أقاليم - المجتمع المصري - ج١ - الفيوم - ٢٠٠٩ - ص ١٥ .

(١) جمال حمدان - تخطيطنا الإداريّ - مرجع سبق ذكره - المكان نفسه .

(٢) مرجع سبق ذكره - ص ٢١٦ .

(٣) جمال حمدان - تخطيطنا الإداريّ - مرجع سبق ذكره - ص ٢٢ .